«البيان الوزاري» ضمن خطة «تسويق» الحكومة

تحليل إخباري

يتحرك رئيس الحكومة حسان دياب منذ لحظة دخوله السراي الحكومي، مقيما ومستقرا مع عائلته، ضمن خطة واضحة المعالم والنقاط، تهدف الى معالجة نقاط الضعف والفجوات التي تعاني منها حكومته، وتهدف تحديدا الى:

1 ـ كسب ثقة الطائفة السنية أولا كبيئة حاضنة لأي رئيس حكومة. وبما أن غياب التأييد والغطاء السني يشكل الثغرة الأساسية في وضعية دياب، حتى أن زيارته الى دار الفتوى لم تحصل حتى الآن، فإنه يسعى جاهدا الى انتزاع الثقة السنية عبر إثبات أنه «ليس الحلقة الأضعف في الحكم»، وأنه ضنين بدور رئاسة الحكومة وصلاحياتها وقادر على «حماية» المراكز والمواقع السنية الأساسية في الدولة، حتى لو كانت تابعة للرئيس سعد الحريري ومحسوبة عليه.. وهذا التوجه كان ليخلق في وجهه مشاكل وصدامات مع أركان الحكم، ولاسيما رئيس الجمهورية، ولكن دياب يستقوي بالحاجة إليه في هذه المرحلة، ويعرف أن الرئيس ميشال عون له مصلحة في إنجاحه، ليس فقط بسبب الأزمة الخطيرة وإنما لأن رئيس الجمهورية ليس راغبا برؤية الحريري مرة ثانية رئيسا للحكومة في عهده، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب الله الذي يغض النظر ويتساهل معه لأنه يعرف أنه من الصعب إيجاد «دياب آخر» وتشكيل حكومة جديدة في حال انهارت حكومته.

2 ـ كسب ثقة المجتمع الدولي، والعربي أولا والخليجي خصوصا، وهذا ما بدأه في طريقة مخاطبة الخارج والعزف على وتر الإصلاحات التي يشترطها والإيحاء بإحداث تغيير في الأداء والسلوك.. والأهم من ذلك، إبداء رغبة القيام بجولة خليجية تبدأ من السعودية، مع ما يعنيه ذلك من توجه الى إحداث توازن في السياسة الخارجية والإقليمية، وباتجاه مزيد من التشاور مع دول الخليج والتناغم مع الموقف العربي العام. وهذا ما ظهر في الاجتماع العربي الطارئ في القاهرة الذي شكل أول اختبار مبكر للحكومة ووزير الخارجية الجديد ناصيف حتي.

3 ـ كسب ثقة المجتمع اللبناني، وتحديدا الشارع المنتفض والرأي العام المتحضر للمراقبة والمحاسبة. وهذه العملية ليست سهلة وتتطلب وقتا وجهدا ومثابرة، لأن أزمة الثقة عميقة ودرجة الإحباط والخيبة عالية.

يركز دياب على استمالة الرأي العام واكتساب الثقة الشعبية أكثر من أي شيء آخر، لأنه يعتبرها مفتاح النجاح والوصول الى المجتمع الدولي والحصول على دعمه. الثقة النيابية تهمه كحاجة وضرورة، ومسايرته للقوى التي سمته وتؤيد حكومته وتقف وراءها لا تتجاوز هذه الضرورة. وأما مهادنته للقوى السياسية الأساسية التي لم تسمه وأصبحت خارج الحكومة، فإنها أيضا من باب الضرورة وكي تهادنه.

الثقة الشعبية حاول دياب أن يبنيها من لحظة تشكيل حكومته عندما أوحى أنه نفذ ما وعد به من حكومة تكنوقراط، ولم يرضخ لمطلب أن تكون حكومة تكنوسياسية. وبعد ذلك، شرع في إثبات ذلك عبر خطوات صغيرة رمزية (مثل الفصل في السراي الحكومي بين جناحه الخاص والأجنحة الأخرى لدفع فاتورة الكهرباء من جيبه، أو مثل إعلان وزير المال غازي وزني أنه سيتكفل بمصاريف مكتبه الخاص في الوزارة..)، وعبر خطوات أساسية مثل البيان الوزاري الذي حرص دياب من خلاله على أن يكون عمل حكومته نموذجيا عملا بفكرة التكنوقراط التي تستدعي أن يكون عمل الوزراء متخصصا، ولأن سيف الشارع مسلط فوق رأس الحكومة. حاول دياب من خلال البيان الوزاري إقناع الرأي العام أن حكومته لن تألو جهدا في مهمتها الإنقاذية، وأنها ستنأى بنفسها عن الوعود الفضفاضة والمقاربات المبهرة للنظر، وأن البيان الوزاري لن يكون نظريا وحبرا على ورق، وإنما يتضمن خطة إنقاذية عملية ذات مهل زمنية محددة، وكمحصلة لأكثر من ورشة عمل جرت مع أصحاب الاختصاص للوقوف عند آرائهم وأفكارهم من الاقتراحات التي ستلزم الحكومة نفسها بتطبيقها.

في جديد البيان الوزاري، في الشكل والطريقة التي أعد فيها، أن النقاش حوله لم ينطلق من مسودة جاهزة وإنما من «الصفر»، حيث تولى كل وزير اقتراح الخطة التي يريدها لوزارته والإنجازات التي يسعى الى تحقيقها، فضلا عن المهل الزمنية المحددة. فإذا كان المكتوب يقرأ من عنوانه، فإن الحكومة تقرأ من عنوانها وهو «بيانها» الذي إذا لم يكن تقليديا، فإنه يساعدها على خلق انطباع جيد لدى الرأي العام ويمدد الفرصة وفترة السماح المعطاة لها.

أما في المضمون، فتم إبراز مسألة أن الشق السياسي، وللمرة الأولى منذ العام 2005، كان هامشيا ولم تكن له الأولوية، وأن الاهتمام تحول بالكامل باتجاه الأزمة الاقتصادية المالية وإيجاد حل لها. الشق السياسي لم يأخذ الكثير من الوقت وجرى اعتماد بيان الحكومة السابق كـ «نسخة منقحة» بإدخال تعديلات «لغوية» تسترضي الدول العربية والغربية. ولكن الشق الاقتصادي والمالي هو الذي استأثر بالاهتمام وهيمن على المضمون.

البيان الوزاري، الذي يقول إن الحكومة مستقلة وإن العديد من مطالب الحراك ليست محقة فقط وإنما هي في صلب خطتها، يرتكز على برنامج عمل يتضمن خطة طوارئ إنقاذية وسلة إصلاحات محورها ورشة إصلاح قضائي وتشريعي ومكافحة الفساد وتصحيحات ومعالجات في المالية العامة، تواكبها إجراءات اقتصادية تحفز الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج بالإضافة إلى شبكة الأمان الاجتماعي، مقترحا الاستعانة بالخطة الاقتصادية التي أعدها المكتب الاستشاري «ماكينزي»، وتخفيض الفائدة على القروض والودائع لإنعاش الاقتصاد وتخفيض كلفة الدين. وتشمل الخطة المتكاملة، على سبيل التعداد لا الحصر، مشاريع قوانين وإجراءات مجدولة على مراحل ثلاث من 100 يوم إلى ثلاث سنوات.

وضمن خطة عمل المائة يوم، تعهدت الحكومة بإجراء الإصلاحات القضائية واستقلال القضاء، وإقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتعيين نواب حاكم مصرف لبنان وملء الشواغر في الجامعة اللبنانية وإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط، فيما تلحظ خطة العمل من سنة إلى ثلاث سنوات، إطلاق ورشة قانونية لتحديث القوانين واسترداد الأموال المنهوبة من خلال إقرار مشروع قانون يكافئ من يساعد في الكشف عن الجرائم التي تستهدف المال العام، كما يتعهد البيان الالتزام بما ورد من إصلاحات في الورقة التي أقرت في مؤتمر «سيدر» واجراء إصلاحات ضريبية تعمد على تحسين الجباية ومكافحة التهريب من المعابر الشرعية وغير الشرعية والتهرب الضريبي، وإعادة هيكلة القطاع العام وخفض الدين العام، ومعالجة الأزمة النقدية والمصرفية من أجل حماية أموال المودعين، ولاسيما صغارهم في المصارف والمحافظة على سلامة النقد، واستعادة استقرار النظام المصرفي من خلال مجموعة تدابير منها إعادة رسملة المصارف ومعالجة تزايد القروض المتعثرة.

وفي موضوع الطاقة، دعت الحكومة إلى تخفيض سقف تحويلات الخزينة لمؤسسة كهرباء لبنان ورفع التعرفة مع تحسين التغذية وتعيين مجلس إدارة جديد للمؤسسة وتعيين الهيئة الناظمة للقطاع، مع اعتماد الخطة التي أقرت في مجلس الوزراء وأكدت عليها الورقة الإصلاحية للحكومة السابقة، والإسراع في إجراء دورة التراخيص الثانية في قطاعي الغاز والنفط وإقرار قانون الصندوق السيادي وقانون الشراكة الوطنية.

وفي ملف إعادة هيكلة القطاع المصرفي، يتحدث البيان عن منع أي هندسة مالية مستقبلية لتعويض نقص الربح وتحميل أصحاب المصارف وكبار المودعين العبء الأكبر، الذين استفادوا من السياسات المالية في الماضي، إضافة إلى تشديد الضوابط لمنع المصارف من التعرض لاستثمارات خطيرة، والتحقيق الفوري بالتحويلات إلى الخارج التي حصلت بعد 17 أكتوبر ونشر نتائجها، بالإضافة إلى مساءلة المصارف عن استنسابية التعامل مع المودعين، والتفاوض على أي إجراء استثنائي إضافي لازم. كما تلتزم الحكومة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعية، عبر مكافحة الفقر المدقع ومساعدة الأسر الأكثر فقرا، واعتماد نظام صحي شامل لتغطية جميع اللبنانيين، وضمان شيخوخة لجميع اللبنانيين، واعتماد نظام ضريبي جديد منصف لفائدة الطبقة الوسطى والفقيرة، إضافة إلى دعم شركات القطاع الخاص وتحديدا المتوسطة والصغيرة الحجم ومعالجة الخلل البنيوي للاقتصاد اللبناني لنقله من اقتصاد ريعي إلى منتج يخلق فرص عمل مستدامة ويزيد التصدير ليعالج بالتالي أزمة ميزان المدفوعات وأزمة الميزان التجاري.

عون: معركة مكافحة الفساد والتصدي للرشاوى وإهدار المال العام مستمرة

«الداخلية»: لا نهدف إلى إخماد «الحِراك» وسنواجه غير السلميين

رئيس مجلس الوزراء حسان دياب مترئسا اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة صوغ البيان الوزاري في السرايا الحكومي (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

يبدأ سفير المملكة العربية السعودية في لبنان وليد البخاري تحركا ديبلوماسيا تجاه الفعاليات الدينية والسياسية في بيروت اعتبارا من اليوم، وذلك لاول مرة منذ انطلاق التظاهرات الشعبية العارمة في لبنان منذ 17 اكتوبر الماضي.

جاء ذلك تزامنا مع حضور وزير الخارجية في حكومة حسان دياب، ناصيف حتي، في جدة مؤتمر منظمة التعاون الاسلامي اعتراضا على «صفقة القرن»، حيث استهل كلمته بتوجيه تحية الشكر والتقدير للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على موقفها المبدئي والداعم دائما وباستمرار للقضية الفلسطينية، وعلى دورها الريادي في خدمة ودعم العمل العربي والاسلامي المشترك.

المصادر المتابعة توقعت المزيد من الانفتاح العربي على الاوضاع اللبنانية ما بعد التصويت على الثقة بحكومة حسان دياب.

والتصويت على الثقة مقرر، من حيث المبدأ، في 11 الجاري، بعد عودة رئيس مجلس النواب نبيه بري من ماليزيا، حيث تكون الحكومة انجزت بيانها الوزاري الذي عقدت لجنة صياغته اجتماعها التاسع برئاسة الرئيس حسان دياب امس، وعلى امل اقراره في جلسة مجلس الوزراء غدا.

وعن اقتراح دمج المصارف تعزيزا للقطاع، فقد اعتبر رئيس جمعية المصارف سليم صفير ان الوقت ليس ملائما للدمج لأنه مكلف ويؤثر على المودعين الذين عليهم الاطمئنان على ودائعهم.

اما عن خفض الفوائد في اوائل ديسمبر الماضي بنسبة 5٪ على الودائع بالعملة الاجنبية و8,5٪ على الودائع بالليرة، تتجه الحكومة الى تخفيض اضافي على معدلات الفوائد، ويقول الخبير المالي لدى التيار الوطني الحر شربل قرداحي لإذاعة «صوت المدى» انه لا يمكن الاستمرار بهذا المستوى المرتفع من الفوائد، خصوصا في ظل التقييد الحاصل على رؤوس الاموال، معتبرا ان الخفض الحاصل ليس كافيا لا للدائنة ولا للمدينة، والمفروض خفضها على القروض وعلى دين الدولة من سندات وللبنك المركزي كما لديون المصارف للبنك المركزي، ودعا الى خفض الفوائد على ودائع الدولار الى 1٪ و1,5٪ على الليرة، وبحدود 1,5 او 1,75٪ على الاستدانة بالدولار، واكثر بقليل للاستدانة بالليرة اللبنانية، اما البديل عن خفض الفوائد فيقول قرداحي: يكون تخلف الدولة عن سداد ديونها، وهذا اسوأ.

بالنسبة للمتعثرين في سداد القروض الاسكانية، اقر مجلس النواب المادة 36 في موازنة 2020 التي تعفي هؤلاء من الاجراءات العقابية، بما فيها الفائدة على التأخير، والمصارف متعاونة في هذا الشأن، كما يقول روني لحود مدير صندوق الاسكان.

وكان ديفيد شنكر مساعد وزير الخارجية الاميركي الموجود حاليا في اسرائيل اعلن من حيث هو ان الاقتصاد اللبناني اسوأ مما يظن البعض، وان الاحتياطات بالعملات الاجنبية اقل بكثير مما تم الاعلان عنه، شنكر سيزور بيروت بعد حصول الحكومة على الثقة.

وكانت السفيرة الاميركية الجديدة في لبنان دورثي شيّا قالت امام الكونغرس قبل شهرين ان رسالة المتظاهرين واضحة وهي ان الشعب اكتفى من قادته الذين يعيشون برخاء بينما باقي الناس يكافحون تحت وطأة الديون، وغياب الخدمات الاساسية، وان اي حكومة ستفشل في حال لم تتبن حاجات الشعب للاصلاح الحقيقي، ونحن على استعداد للعمل مع الحكومة والشعب لبناء الاقتصاد المتين.

وتعليقا على ما يثار بأن هدف وزارة الداخلية هو اخماد الحراك، اكد وزير الداخلية والبلديات اللبناني الجديد العميد المتقاعد محمد فهمي ان اخماد الحراك ليس هدفه، لكنه شدد على مواجهة المتظاهرين غير السلميين باستراتيجية جديدة.

وقال فهمي إن استقرار الأوضاع الأمنية في لبنان يمثل أمرا بالغ الأهمية للحكومة الحالية، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن أولوية العمل للحكومة تنصب حاليا على معالجة الأوضاع الاقتصادية وكيفية تخطي الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد.

جاء ذلك خلال استقبال وزير الداخلية اللبناني امس لسفير الاتحاد الأوروبي لدى لبنان رالف طراف، والذي قال ان المجتمع الدولي «يراقب الحكومة الجديدة وأسلوب عملها».

في سياق آخر، قال الرئيس اللبناني ميشال عون ان المرحلة الراهنة من عمر البلاد تتطلب التركيز بصورة أكبر على توجيه الطلاب نحو «التعليم المهني»، لاسيما أن مهمة النهوض التي يحتاجها المجتمع اللبناني تتطلب هذا الأمر بصورة كبيرة.

وشدد الرئيس اللبناني، خلال استقباله امس وفدا من المركز التربوي للبحوث والإنماء (مؤسسة تابعة لوزارة التعليم)، على أهمية التربية في المجتمعات كونها ترسخ القيم الاجتماعية ومفهوم الانتماء للوطن.

وأشار ميشال عون إلى أن معركة مكافحة الفساد والتصدي للرشاوى وإهدار المال العام مستمرة، وستشهد زخما كبيرا في المرحلة المقبلة لاسيما في ظل الحكومة الجديدة.

فريد بستاني لـ «الأنباء»: الجرة لم تنكسر بين بعبدا وبيت الوسط

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو تكتل لبنان القوي النائب فريد بستاني انه على المستوى الشخصي وبمعزل عن رأي التكتل، ينتظر ما سيتضمنه البيان الوزاري لمعرفة مصير جلسة الثقة، مؤكدا انه اذا كان البيان الوزاري غير المسودة المتداولة اعلاميا بيانا تقليديا على شاكلة بيانات الحكومات السابقة، فستكون جلسة الثقة طويلة وصعبة وعاصفة، اما اذا اتى البيان متجاوبا مع مطالب الحراك الشعبي ومع ما تفرضه الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية والاجتماعية من اجراءات عملية قابلة للتنفيذ، فإن حظوظ الحكومة بنيل الثقة ستكون مرتفعة دون ادنى شك.

ولفت بستاني، في تصريح لـ «الأنباء»، الى ان القرار المسبق لبعض الاحزاب والكتل النيابية بحجب الثقة عن الحكومة قبل الاطلاع على ما سيأتي به البيان الوزاري قرار متسرع بعض الشيء، علما ان النظام الديموقراطي الصحيح يتطلب وجود موالاة ومعارضة للتأكيد على عافية وسلامة العمل السياسي، مستدركا بالقول: عدم منح الثقة للحكومة من قبل الفريق المعارض لا يعني ان الحكومة من لون سياسي واحد، وبالتالي من واجبنا منح الثقة للحكومة من منطلق اعطائها الفرصة لإثبات نفسها وقدرتها على الانتاج.

وردا على سؤال، أكد ـ وخلافا لما يشاع ـ ان الجرة لم تنكسر بين بعبدا وبيت الوسط، بدليل ان الرئيس ميشال عون يكن كل العطف والاحترام للرئيس سعد الحريري، إلا ان الظروف الداخلية والخارجية لم تسمح بعودة الاخير الى رئاسة الحكومة، علما ان عودته كانت من اولويات الرئيس عون ومن خلفه تكتل لبنان القوي والتيار الوطني الحر، معربا عن اسفه لوجود مصطادين بالماء العكر يعملون على توتير الخط بين الجهتين، وهو ما لم ولن يتحقق انطلاقا من حرص الرئيسين عون والحريري على سلامة العلاقة بينهما.

وعن قراءته لخلفية التوقيفات القضائية بحق بعض رموز الثورة، ختم بستاني مؤكدا ان الموضوع امني بامتياز ولا يحق لأي فريق سياسي التدخل به انطلاقا من ضرورة تحييد القضاء عن السياسة ومن اعطاء الجيش والقوى الامنية الثقة الكاملة لترسيخ الاستقرار في البلاد، مشيرا الى ان كلام البعض بأن الحكومة حسمت قرارها بخنق الحراك الشعبي كلام ساذج لا يستحق التوقف عنده والتعليق عليه، مذكرا بأن وزير الداخلية محمد فهمي اكد مرارا وتكرارا على حق الناس بالتظاهر والتعبير السلمي في الساحات، لكن ما ليس مسموحا به ولابد من مواجهته هو التعدي على الممتلكات العامة والخاصة وعلى الصحافة والوسائل الاعلامية.

«نقطة» غالب حويلا تطرح علامات استفهام فلسفية

بيروت ـ جويل رياشي

استقطب معرض «نقطة» للخطاط الشاب غالب حويلا (ابن بلدة البرج الشمالي في قضاء صور)، في المركز الفرنسي طريق الشام، جمهور «ليلة الأفكار» التي تنظم سنويا، فكان محطة محببة شابها بعض الغموض الذي لف أجواء الصالة.

رائحة الخشب الطبيعي تفوح من المكان. مجسم ضخم يجذب الزائر الى المكان: وزنه يزيد على 800 كيلوغرام وهو مصنوع من قضبان خشبية يتسلل منها الضوء. تشكل النقطة كما يشي اسم المعرض وحدة القياس المعتمدة في كل الأعمال المعروضة. المكعب عبارة عن نقاط كثيرة استغرق جمعها اشهرا عدة. يعكس ظلالا على الجدران من خلال الفراغات بين القضبان. هي لعبة الضوء والفراغ، البداية واللانهاية. يظهر الهيكل الخشبي محدوديته المادية، ولكن مع إضافة الضوء، يصبح تجربة تفاعلية من خلال النظر اليه من مختلف الجوانب. ترتبط التجربة البصرية هذه بالحياة كما نعرفها، فيمكن تغيير مفاهيمنا من خلال تغيير منظورنا فحسب.

المعرض تجربة تفاعلية تحث الزائر على اكتشاف أهمية النقطة كأساس لما يعرف بالخط العربي الحديث: خلطة فلسفية، فنية، غرافيكية، دينية متاحة بأشكال مختلفة.

وكذلك يركز حويلا على عناصر الحياة الأربعة: هواء، أرض، نار، ماء فيرسمها في لوحات مشغولة أيضا بالنقاط. فكما تشكل النقطة أساس الحرف العربي كذلك تشكل العناصر الأربعة أساس الحياة. هي اربع لوحات تجسد عناصر الحياة. لكل منها حرفها الخاص، لونها واتجاه جاذبيتها.

و يبرز الجانب الديني أيضا عبر تكريس النقطة من خلال الفلسفة الاسلامية وسر الكون والتركيز على معانيها في القرآن. وتبرز كلمة «الله» في المكعب بشكل غير مباشر عبر تداخل لعبة الضوء بين القضبان والفراغات.

تجوال الزائر في معرض حويلا، الذي درس فنون الغرافيك في الجامعة الأمريكية في بيروت وركز في معارض سابقة على الدمج بين الخط والطباعة، ليس سوى دخول في عمق التفاصيل حتى الوصول الى أساس الأساس: النقطة.

الجوزو لـ «الأنباء»: ما يجري صراع على رئاسة الجمهورية المقبلة

بيروت ـ أحمد منصور

رأى مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو ان المسيحيين في لبنان وفلسطين مستهدفون اكثر من المسلمين، لأنهم منقسمون على بعضهم البعض في لبنان ولا يتفقون على رأي واحد، معتبرا ان هذا الأمر يهدد الوضع اللبناني كله، ورأى ان ما يجري هو صراع على رئاسة الجمهورية بعد عهد الرئيس ميشال عون.

وقال الجوزو، في تصريح لـ «الأنباء»: ان مشكلتنا عدم وجود ادارة حكيمة تسيطر على الامور، ورأى ان الخروج في لبنان من الازمة هو في ان يدرك كل طرف سياسي ان الجميع مستهدف وان الخسارة تصيب الكل وليس طرفا دون آخر، وقال: ان المؤامرة الجارية بحق الاقتصاد اللبناني تهدد الجميع، داعيا القوى السياسية الى التطلع الى مصلحة لبنان لا الى مصلحة الدول التي يرتبطون بها في الخارج.

وشدد على ان الأمة العربية مستهدفة من كل الدول الاجنبية، من اميركا وروسيا وايران وغيرها، مؤكدا ان خطوة الولايات المتحدة عبر «صفقة القرن» ستفجّر الاوضاع اكثر فأكثر، وهي تنبهنا جميعا كعرب الى اننا كلنا سنصبح فلسطين، بمعنى ان المشكلة لن تكون في فلسطين فقط، والتهديد هو لكل الأمة العربية، حيث ان اسرائيل تتمدد والدول العربية تتشتت وتتفتت وايران التي فشل مشروعها تتمدد، واصبح مشروعها يعمل لمصلحة اسرائيل واميركا وروسيا وليس لمصلحتنا ابدا، فهي من دمرت العراق وسورية والعالم العربي كله، حتى اصبح المسلمون في خطر، ودعا الجوزو ايران الى مراجعة تاريخها وتصرفاتها والعودة الى ايران وترك الدول العربية، فنحن اصبحنا ضحية المشروع الايراني في المنطقة.